مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

عبد الله بن لهيعة في ميزان النقد الحديثي

فتحـــي سعد الصالحـــين محمد*
قسم الدّراسات الإسلامية ، كلية الآداب فرع /القبة ، جامعة درنة
fat94898@gmail.com
0009-0009-9368-7203

تاريخ الارسال2026/6/6م تاريخ القبول 2026/8/13م

Abdullah ibn Lahīʿah in the Balance of Hadith Criticism

Fathi Saad Al-Salihin Mohammed

Research Abstract:

This research examines the status of a narrator of hadith regarding whom the imams of hadith criticism differ in their assessments of his reliability and credibility; this is a process an application of the rules laid down by the imams of hadith for dealing with those regarding whom the opinions of the imams of hadith criticism are contradictory in terms of criticism and validation. The study proceeds by categorising the opinions of the imams of hadith criticism according to their methodologies into strict, moderate and lenient, and by drawing conclusions regarding the proponents of each approach, followed by the for the scholars of criticism as a whole. The opinions of later scholars of criticism were also mentioned thereafter. The study concluded that ‘Abdullah ibn Lahia was himself a reliable scholar, the author of a sound book, and that his hadiths are generally weak but may be taken into consideration, except for those transmitted via one of the ‘Abadalah, which are sound .

Keywords: (Ibn Lahia – criticism – evaluation – the strict – the lenient)

الملخـــص:

يتناول البحث بيان حال راوٍ من رواة الحديث المختلف فيهم بين أئمة النقد جرحاً وتعديلاً، وهي عملية تطبيقية لما رسمه أئمة الحديث من قواعد للتعامل مع من تعارضت أقوال أئمة النقد فيهم جرحاً وتعديلاً، وقد سار البحث في عرضه على تقسيم

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

أقوال أئمة النقد حسب مناهجهم إلى متشدد ومعتدل ومتساهل، والخروج بخلاصة لأصحاب كل منهج، ثم النتيجة العامة لأئمة النقد عموماً، كما ذُكرت بعدها أقوال أئمة النقد المتأخرين، وقد خلص البحث إلى: أن عبد الله بن لهيعة عدل في نفسه، صاحب كتاب صحيح، وعموم حديثه: ضعيف يكتب للاعتبار، إلا ما جاء من طريق أحد العبادلة، فهو صحيح.

الكلمات المفتاحية: (ابن لهيعة- الجرح- التعديل- المتشددين- المتساهلين)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

فإن الله تعالى قد بعث نبيه محمداً -ρ- بالهدى ودين الحق بشيراً ونذيراً وسراجاً منيراً، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، وترك أمته على المحجة البيضاء الصافية النقية، فكانت أقواله وأفعاله وتقريراته تشريعاً مع القرآن الكريم، يقتدي به المسلمون في أمور دينهم، وسائر شؤون حياتهم.

ولما كانت السنة النبوية بهذه الأهمية وهذه المنزلة؛ هيأ الله تعالى لها رجالاً أمناء يتلقونها من معينها الصافي ويحافظون عليها ويبلغونها لمن جاء بعدهم، فكان الشرف بذلك للصحب الكرام، وقد جاء في حديث عبد الله بن مسعود -τ- موقوفاً: ((إن الله عز وجل نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد -ρ-خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالاته، ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه -ρ- يقاتلون عن دينه..))[1]

كما أوكل الله تعالى لها بعد انتشارها في الأمصار حفاظاً أوفياء وصيارفة نبهاء، ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فقاموا بجمعها ونقدها وبيان الدخيل عليها.. ومما قاموا به بيان أحوال الرواة النقلة لحديث رسول الله ρ، حتى يتعرفوا على أمانتهم وصدقهم وحفظهم، أداء للأمانة وصيانة لحديث رسول الله ρ، فبينوا كل ما يتعلق بالراوي مما يخص الرواية: من شيوخهم وتلامذتهم، ومواليدهم ووفياتهم، ورحلاتهم وسائر حياتهم العلمية، فكانت "كقاعدة البيانات" التي من خلالها يُعرف حال الراوي بغية الوصول إلى معرفة حال المروي من الحديث النبوي.

وقد برز في ذلك حفّاظٌ كِبارٌ عبر العصور المتقدمة الملازمة للرواية[2] ، ثم جُمعت هذا الأقوال ودونت في كتب خاصة تعرف بكتب الجرح والتعديل، والناظر في أحوال

هؤلاء الرواة سيقف قطعاً على بعض من تباينت فيهم أقوال أئمة النقد جرحاً وتعديلاً، وإن كان أئمة الحديث قد بينوا الضوابط والقواعد النظرية، إلا أن الجانب التطبيقي في التعامل مع هؤلاء الرواة المختلف فيهم أمرٌ غايةٌ في الأهمية لطالب الحديث؛ ولذا وقع الاختيار على راوٍ من هؤلاء الرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً ليكون كالعينة التي من خلالها يتدرب الباحث، ويعلم القارئ المنهجية التي ينبغي السير عليها، وقد جاء هذا البحث بعنوان: (عبد الله بن لهيعة وميزانه في النقد الحديثي).

إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما أهم ملامح حياة عبد الله بن لهيعة الشخصية والعلمية؟

2- ما أقوال أئمة النقد المتقدمين في بيان حال عبد الله بن لهيعة على اعتبار مناهجهم من حيث التشدد والاعتدال والتساهل؟ وما الخلاصة التي يستنتجها طالب العلم من أقوالهم؟

3- ما أقوال أئمة النقد المتأخرين في بيان حال عبد الله بن لهيعة على حسب المناهج المتقدمة؟ وما الخلاصة التي ينتهي إليها طالب العلم من أقوالهم؟

4- ما الخلاصة النهائية التي ينتهي إليها البحث بعد الاستقراء والتتبع؟

أهداف البحث:

1- بيان أهم الجوانب التي تُفصح عن شخصية عبد الله بن لهية.

2- بيان أقوال المتقدمين من أئمة النقد في حال هذا الراوي، ومحاولة الوصول إلى النتيجة التي تجمع بين أقوالهم.

3- ذكر أقوال المتأخرين من أئمة هذا الشأن، مع ذكر الخلاصة.

4- بيان الخلاصة النهائية والنتيجة التي ينتهي إليها البحث في بيان حال هذا الراوي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث فيما يلي:

1- الرجوع إلى أقوال أئمة النقد في الكتب المعتمدة، وفهم أساليبهم ومناهجهم وتعاملهم مع الرواة

2- كونه يُعدّ جانباً تطبيقياً؛ مما يجعل الطالب يُحسِن تطبيق القواعد التي رسمها أهل الفن في قضية تعارض الجرح والتعديل.

3- كونه يُكسِب الطالب الدربة على التعامل مع أقوال أئمة النقد المتباينة في الراوي الواحد، وفهمها في سياقها، والجمع بينها وتوجيهها على حسب مناهجهم من حيث التشدد والتساهل.

4ـ الوقوف على حكم عدل منصف دقيق في حق هذا الراوي؛ يكون خلاصة استقراء وتتبع لأقوال أئمة النقد عبر العصور المختلفة.

الدراسات السابقة : ـ

أما كتب التراجم والجرح والتعديل فقد أفاضت في ترجمة عبدالله بن لهيعة، وأهمها: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، ولسان الميزان لابن حجر أيضاً، وسير أعلام النبلاء للذهبي.

وقد اعتمدت عليها في تأصيل حكم الرواية عنه. وأما الدراسات المستقلة الحديثة فهي قليلة، ومنها:

أولاً: الرسائل العلمية

1. "عبد الله بن لهيعة وحديثه". رسالة ماجستير، إعداد: عبدالله بن محمد القرني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1406هـ.

2. "رواية العبادلة عن عبدالله بن لهيعة". بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، إعداد: فهد بن صالح العجلان، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1419هـ.

ثانياً ـ البحوث والمقالات العلمية

1. "منهج الإمام أحمد في التعامل مع حديث عبدالله بن لهيعة". مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 142، السنة 38، 1426هـ.

2. "قضية الاختلاط عند المحدثين وتطبيقها على عبدالله بن لهيعة". مجلة كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، العدد 25، 1433هـ.

ما يتميز به هذا البحث عن الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث بأنه تناول حكم الرواية عن عبدالله بن لهيعة من خلال استقراء كلام الأئمة المتقدمين في الجرح والتعديل، مع التطبيق العملي على نماذج من مروياته المذكورة في ثنايا هذا البحث، وبيان ضوابط قبول حديثه والفرق بين رواية القدماء والمتأخرين عنه، وهي مسائل قد عالجتها مباحث هذا البحث.

منهج البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على المنهج الوصفي والاستقرائي.

منهج الباحث:

ـ جمعت أقوال أئمة النقد في حق هذا الراوي، ووثقتها من المصادر الأصلية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

ـ قسمت أئمة النقد إلى متقدمين ومتأخرين، وقسمت كل فريق منهم بحسب مناهجهم من حيث التشدد والتساهل والاعتدال.

ـ وضعت خلاصة لأقوال كلٍّ من المتشددين والمعتدلين والمتساهلين، كما وضعت خلاصة عامة للمتقدمين وكذا المتأخرين.

ـ خرجت الأحاديث التي وردت في هذا البحث على ندرتها، مع ذكر الحكم عليها من أقوال أئمة الحديث.

هيكلية البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

ـ التمهيد: وفيه طريقة المحدثين النظرية في التعامل مع الرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً ، والمبحث الأول: ترجمة عبد الله بن لهيعة و المبحث الثاني: أقوال أئمة النقد من المتقدمين ، والمبحث الثالث: أقوال أئمة النقد المتأخرين. والخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد ـ طريقة المحدثين في التعامل مع تعارض الجرح والتعديل:

لا شك أن من أهم مسائل علم الجرح والتعديل مسألة "تعارض الجرح والتعديل" فهي من المسائل المشكلة، ومن مضائق هذا العلم، ولأهميتها ذكر المحدثون بعض القواعد والقوانين النظرية التي يستطيع الباحث من خلالها أن يتعامل مع هذه القضية بخطى ثابتة، ليصل إلى نتيجة سليمة، وحكم عدل منصف. وقد بينوا أن لهذه المسألة صورتان:

الأولى: أن يكون التعارض من قِبل إمام واحد، كأن يرد قولان متعارضان من إمام واحد في حق راوٍ واحد، كابن معين مثلاً، وهذه الصورة هينة؛ وغالب الحال فيها يرجع إلى تغير رأيي الناقد حول الراوي؛ لأن الحكم اجتهاد قد يتغير فيه رأي الناقد كغيره من الاجتهاد الفقهي ونحوه[3]

الثانية: أن يكون التعارض من أكثر من إمام، وهي صورة غاية في الإشكال، وهي التي يدور حولها موضوع هذه البحث.

وقبل بيان القواعد التي ذكرها المحدثون، أذكر بعض المقدمات التي نص بعض العلماء على ضرورة النظر فيها؛ بغية معرفة طبيعة هذا التعارض، أهو حقيقي، أم وهمي، فقد يكون الأمر ظاهره التعارض، ولكن في الحقيقة لا تعارض البتة، لأمور معينة تعرف من خلال هذه المقدمات التي بين يدي القواعد النظرية التي يأتي بيانها:

وهذه المقدمات هي:

1- التأكد من شخصية الرواة على وجه الدقة؛ فكم من الرواة تشابهوا في أسمائهم وأسماء آبائهم، وربما في أسماء أجدادهم، أو ألقابهم، ومن هنا يجب النظر في كتب الرجال جيداً، وخصوصاً كتب المتفق والمؤتلف، وكتب المؤتلف والمختلف؛ ليحصل الوقوف على عين الراوي بيقين، ولا يذهب ظن الباحث إلى راوٍ آخر فيحصل الإشكال[4]

2- التأكد من صحة نسبة العبارة المنسوبة إلى الإمام، سنداً، وضبطاً لحروف العبارة: فقد لا يصح إسناد الطريق الموصلة إلى صاحب العبارة؛ لوجود خلل في أحد رواتها، أو انقطاع، أو غير ذلك من أسباب الضعف المعروفة، ومن أمثلة ذلك: قول شعبة في أبي أمية بن يعلى، قال أبو عبيد الآجري: ((قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى، فإنه شريف لا يكذب، واكتبوا عن الحسن بن دينار، فإنه صدوق، فكذب الذي حكى عنه، قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان، قال أبو داود: كذب الذي حكى هذا))[5]

وأما عن التأكد من ضبط العبارة، فيتأتى ذلك بالرجوع إلى النسخ المحققة تحقيقاً جيداً، حتى يسلم النص من التحريف أو التصحيف، ومن أمثلة ما وقع فيه التحريف في مثل هذه السياق:

إضافة إلى النظر في حال الجارح نفسه، فقد يكون في نفسه مجروحاً، فلا يقبل قوله عندئذ؛ خصوصاً إذا انفرد به[6]

1- النظر في سياق العبارة التي قيلت في حق الراوي: وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية لكتب الجرح والتعديل المطولة، فقد يقف الباحث على عبارة نقلها متأخر باختصار، وتكون قد نزعت من سياقها، أو فهمت على غير مرادها[7]

وقد يكون الجرح أو التعديل نسبياً، كأن يكون الراوي مثلاً ضعيفاً في بلد معين فقد، كرواية معمر بن راشد في البصرة، أو يكون ضعيفاً في شيخ معين فقط[8]

أو تكون عبارة الناقد يقصد منها بحد ذاتها: التضعيف النسبي، وذلك كأن يسأل الناقد عن راو ويقرن معه غيره، فيقول الناقد: فلان ثقة حافظ، وفلان ضعيف، أي ضعيف بالنسبة إلى حفظ ذلك الراوي، قال السخاوي: ((ومما ينبه عليه: أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: "فلان ثقة" أو "ضعيف" ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يُردّ، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرِنَ معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال.. وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل فيها، ومنها: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين، عن "العلاء بن عبد الرحمن" عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف. فهذا لم يرد به

ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري. وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ; ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس.))[9]

1- مراعاة مدلول عبارات أئمة الجرح والتعديل: فإن لبعض عباراتهم مدلولاً خاصاً يختلف عن المدلول العام، ومن ذلك عبارة ابن معين "لا بأس به" فإنه يقصد بها أن الراوي ثقة، وعبارة البخاري "سكتوا عنه" فإنه يقصد بها أن الراوي متروك الحديث، إن كانت تعني في الظاهر أنه لم يتكلم في حاله أحد من أئمة الجرح والتعديل[10]

2- النظر في حال الناقد مع الروي المجروح: فقد يجرح الناقد الراوي لسبب خرج مخرج التحامل على الراوي، كالجرح بسبب اختلاف العقائد، أو ما يقع بين الأقران من المنافسة أو الحسد فيتحامل عليه[11]

3- النظر في مناهج النقاد التي ترجع إلى الجانب النفسي، فإن من النقاد من طبعه حادٌّ شديد لا يكاد يوثق راوياً ويطلق عليه صفة التوثيق إلا من أجمع على توثقه، وقد يضعف الراوي بالأمر اليسر، ومنهم من كان على النقيض متساهل، ومنهم المتوسط في الأمر، ومن هنا كان منهم المتشددون، والمتساهلون، والمعتدلون، يقول الذهبي: ((.. قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون. وقسم في مقابلة هؤلاء: كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون. وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي: معتدلون ومنصفون))[12]

وبعد هذه المقدمات، فإن استطاع الباحث أن يدرأ التعارض فبها ونعمت، وهي أشبه ما تكون بمرحلة الجمع، وإلا سيلجأ إلى القاعدة النظرية التي ذكرها أهل المصطلح، وهي مرحلة الترجيح:

- أن يقدم الجرح على التعديل إن كان مفسراً، وإلا قُدم التعديل على الجرح.

- فإن كان مبهماً: فيقدم التعديل؛ إن كان المعدلون أكثر عدد، أو أكثر علماً ودراية، أو كانوا أكثر إنصافاً واعتدالاً مما يقابلهم من المتشددين، وغير ذلك من القرائن المعينة.

وقيل: يصار إلى التوقف في الحكم، وهذا في حالة تكافئ الأقوال وعدم الوقوف على مرجح. وهذه مرحلة التوقف[13]

المبحث الأول ـ ترجمة عبد الله بن لهيعة:

المطلب الأول ـ اسمه ونسبه ومولده:

أولاً: هو أبو عبد الرحمن بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان القاضي، الإمام، العلامة، محدث ديار مصر مع الليث، أبو عبد الرحمن الحضرمي[14]، الأَعْدُوْلِيُّ[15]، المصري[16]. ويقال: يكنى أبا النضر، ولم يصح[17]

ثانياً: وُلِدَ سَنَةَ خمسٍ، أَوْ سِتٍّ وَتِسعِينَ[18]

المطلب الثاني ـ شيوخه وتلاميذه وطبقته:

أولاً ــ شيوخه: طلب العلم في صباه، ولقي الكبار بمصر والحرمين، ولعل من أشهرهم[19]:

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج صاحب أبي هريرة، موسى بن وردان، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن شعيب، وعمر بن دينار، ويزيد بن أبي حبيب، وأبي وهب الجيشاني، ومشرح بن هاعان، وعبيد الله ابن أبي جعفر، وعكرمة مولى ابن عباس -إن صح ذلك- وكعب بن علقمة، وقيس بن الحجاج، وأبي الأسود محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة، ومحمد بن المنكدر، وأبي الزبير، ويزيد بن عمرو المعافري، وأبي يونس مولى أبي هريرة، وأبي عشانة المعافري، وأبي قبيل المعافري، وأحمد بن خازم المعافري، وبكر بن عمرو المعافري، وشرحبيل بن شريك المعافري، وعامر بن يحيى المعافري، وبكير بن الأشج، وجعفر بن ربيعة، ودراج أبي السمح، وعقيل بن خالد، وعمرو بن جابر الحضرمي، وخلق كثير

ثانياً ــ تلاميذه: روى عن عبد الله بن لهية عدد كبير من الرواة، ومنهم[20]:

حفيده: أحمد بن عيسى بن عبد الله، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، وشعبة، والثوري -وماتوا قبله- والليث بن سعد، ومالك -ولم يصرح باسمه- وابن المبارك، والوليد بن مسلم، وابن وهب، وأشهب، وزيد بن الحباب، وأبو عبد الرحمن المقرئ، ومروان بن محمد، وبشر بن عمر الزهراني، والحسن بن موسى الأشب، وأسد بن موسى، وإسحاق بن عيسى بن الطباع، وسعيد بن أبي مريم، وسعيد بن عفير، وعثمان بن صالح، والنضر بن عبد الجبار، ويحيى بن إسحاق، ويحيى بن بكير، وحسان بن عبد الله الواسطي، وأبو صالح الكاتب، والقعنبي، وعمرو بن خالد، وكامل طلحة، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمح، ومحمد بن الحارث صدرة، وخلق كثير.

● **ثالثاً ـ** طبقته: ذكره العقيلي في طبقة أتباع التابعين[21]. ورمز له الحافظ ابن حجر بما يدل على ذلك[22].

المطلب الثالث ـ وفاته:

توفي –رحمه الله- سنة ثلاث وسبعين ومائة، وقيل سنة أربع وسبعين ومائة[23].

المبحث الثانـــي ـ أقوال أئمة النقد من المتقدمين.

المطلب الأول ـ أقوال الأئمة المتشددين:

1- ابن معين قال رحمه الله: (ت: 233هـ): جاء في (رواية الدارمي) عنه: ((ضَعِيف الحَدِيث))[24] ، ووجاء في (رواية الدوري) عنه: ((ابن لَهِيعَة لَا يَحْتَج بِحَدِيثه))[25]. وجاء في (رواية ابن الجنيد) عنه: ((ابن لهيعة أمثل من رشدين، وقد كتبت حديث ابن لهيعة.. قال لي يحيى بن معين قال لي أهل مصر: ما احترق لابن لهيعة كتاب قط، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات. قال يحيى .. وكان ابن أبي مريم يسيء الرأي في ابن لهيعة، فلما كتبوها عنه وسألوه عنها سكت عن ابن لهيعة قلت ليحيى فسماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء؟ قال: نعم، سواء، واحد))[26] ، وعن عبد الله بن الدورقي قَالَ: (قال) يَحْيى بن مَعِين أنكر أهل مصر احتراق كتب بن لهيعة، والسماع منه واحد القديم والحديث. وذُكر عند يَحْيى احتراق كتب بن لهيعة فقال: هو ضعيف قبل أن تحترق وبعدما احترقت))[27] .

2- يحيى بن سعيد القطان رحمه الله (ت: 198هـ): قَالَ الحميدي عَنْه: ((كان لا يراه شيئاً))[28] ، وقال علي بن المديني عنه: (قال) لي بشر بن السري : لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً))[29]

3- أبو حاتم الرازي رحمه الله :(ت: 277هـ): قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال : (لا))[30].

4- النسائي رحمه الله (ت: 303هـ): قال رحمه الله: ((ضعيف))[31].

5- ابن خراش رحمه الله :(ت: 283هـ): قال رحمه الله: (كان يُكتب حديثه، احرقت كتبه فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه)[32]

7- الجوزجاني رحمه الله :(ت: 256هـ): قال رحمه الله: ((لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته))[33]

8- ابن حبان رحمه الله :(ت: 354هـ): قال رحمه الله: (كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشئ.. قد سبرت أخبار ابن لهيعة

من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، فالتزقت تلك الموضوعات به... وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة؛ وذلك أنه كان لا يبالي، ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أم لم يكن، فوجب التنكُّب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه))[34]

من خلال ما تقدم عرضه من أقوال هؤلاء الأئمة يظهر أنهم لا يرون حديث ابن لهيعة حجة في نفسه، وإن كتبوا حديثه فإنما يكتبونه للاعتبار؛ وذلك لوجود خلل في ضبطه، ولم يفرقوا بين أول أمره من آخره، أو لكونه يدلس عن الضعفاء في أول أمره ويتلقن في آخره على رأي ابن حبان، فدخل بعض الموضوعات والمناكير في أحاديثه.

وبالتالي فالخلاصة عندهم في حال هذا الراوي فيما يبدو: يكتب حديثه للاعتبار فقط، وهي من المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

المطلب الثاني ـ أقوال المعتدلين:

1- عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله (ت: 198هـ): فقال رحمه الله: (لا) أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيراً)) [35]. وقال محمد بن المثنى (ما) سمعت عبد الرحمن يحدث عن ابن لهيعة شيئاً قط)) [36] ، وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن مهدي يقول: ((ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه)) [37]

2- البخاري رحمه الله :(ت: 256هـ) نقل رحمه الله قول يحيى بن سعيد المتقدم، وكأنه يرتضيه[38] ، وقال في ترجمة رشدين : ((كان رشدين وابن لهيعة لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه)) [39]

3- أحمد بن حنبل (ت: 241هـ). قال أبو داود رحمه الله : كان أحمد بن حنبل يقول (من) كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدَّث عنه أحمد بحديث كثير)) [40]، وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سألت أحمد بن حنبل عن ابن لهيعة، فضعفه [41] ، وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوى بعضه ببعض[42]

- وقال جعفر بن محمد الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يذكر إنه سمع قتيبة يقول : قال لي أحمد بن حنبل : أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح . قال: قلت لأنا كنا نكتب من كتاب عبد الله بن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة[43].

- وقال علي بن سعيد النسائي: سمعت أحمد بن حنبل يقول من سمع ابن لهيعة قديماً فسماعه أصح، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين. فقال: من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح قلت له: سمعت من ابن المبارك. قال: لا[44]

4- **أبو زرعة رحمه الله :(ت: 264هـ):** قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه)) [45]

5- الدار قطني رحمه الله : (ت: 358هـ): قال رحمه الله : يعتبر((بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب)) [46]

6- ابن عدي رحمه الله : (ت: 365هـ): قال رحمه الله: ((حديثه، حسن، كأنه يستبان عَمَّن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه)) [47].

يتضح مما سبق بيانه من أقول هؤلاء الأئمة: أن ابن لهيعة كان يحدث من كتابه، ثم حدث في آخر عمره من حفظه فوقع الاختلاط في حديثه، وبالتالي فسماع المتقدمين منه أصح من غيرهم، وهم على وجه الخصوص العبادلة الأربعة؛ لأنهم كانوا قد أخذوا من أصوله وضبطوها. أما من عمم القول - من هؤلاء الأئمة كابن مهدي والبخاري والنسائي - في رد حديثه فإنما يقصد ما حدث به من حفظه في آخر أمره.

وبالتالي فيمكن أن يلخص قولهم في حق هذا الراوي: في كونه يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به إلا من رواية العبادلة الأربعة، وهي من المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

المطلب الثالث ــ أقوال المتساهلين:

1- الترمذي (ت: 279هـ): قال في (الجامع) ((وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث ؛ ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره))[48]. وقال أيضاً في موضع آخر: ((والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث))[49].

- قال في العلل الملحق بـ (الجامع) : ((وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة وغيرهما، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم. وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا تفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به)) [50].

2- البيهقي رحمه الله :(ت: 458هـ): قال رحمه الله في سياق كلامه عن حديث أحد رواته ابن لهيعة: ((مداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف لا يحتج به)) [51]

- وأتى عقب حديث تكبيرات صلاة العيدين بقول الذهلي، حيث قال: ((قال محمد بن يحيى هذا هو المحفوظ؛ لأن ابن وهب قديم السماع من ابن لهيعة)) [52]

3- الحاكم النيسابوري (ت: 405هـ): قال في إسناد حديث فضل الأذان ((وله شاهد من حديث عبد الله بن لهيعة، وقد استشهد به مسلم رحمه الله)) [53] ، وقال في سياق كلامه على إسناد حديث سجدة سورة الحج: ((وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أحد الأئمة، إنما نُقِمَ عليه اختلاطه في آخر عمره)) [54]

والذي يظهر من أقوال من سبق من المتساهلين: أنهم تبع للأئمة السابقين، فالترمذي ضعفه من قبل حفظه، وعبارته تدل على العموم كأقوال المتشددين، والبيهقي فيما يبدو يرى تضعيفه، إلا ما كان من سماع المتقدمين كابن وهب، فقوله أقرب إلى قول المعتدلين. والحاكم أقرب ما يكون إليهم - أيضاً.

المطلب الرابع ـ الخلاصة العامة لأقوال الأئمة المتقدمين :

أسباب ضعف ابن لهيعة:

الذي تلخص من كلام الأئمة النقاد: أن ابن لهيعة صحيح الكتاب في قول بعضهم، وقد أثنى عليه أحمد وغيره في ضبط أصوله، لكنّه كان ضعيفاً في أداء الحديث يتجوز في التحديث بما ليس من حديثه، وربما أسقط بعض الرواة فيما بينه وبين من لقيهم من الشيوخ، وكان يملي على الناس من أصوله ثم لما كثروا عليه لم يخرج أصوله؛ وكان من أراد أن يقرأ عليه ذهب إلى من كانت لديه نسخة فاستنسخها ثم قرأها على ابن لهيعة، من غير مقابلة على الأصل، ومن المعلوم اختلاف النساخ في ضبط النسخ، والنسخة إذا لم تقابل على أصلها دخلها الغلط، ومن النساخ من يدخل في نسخته أحاديث من غير شيخه، فلذلك دخل خطأ كثير فيما يُروى عن ابن لهيعة بهذه الطريقة.

المبحث الثالث ـ أقوال أئمة النقد المتأخرين:

أولاً ـ أقوال الذهبي رحمه الله (ت:748هـ):

قال رحمه الله في (الكاشف): ((العمل على تضعيف حديثه))[55] ، وقال رحمه الله في (المغني): ((ضَعِيف، قَالَ أحمد: من كَانَ مثله بِمصْرٍ فِي كَثْرَةِ حَدِيثه وَضَبطه. وَقَالَ بعض النَّاسِ: مَا روى عَنهُ مثل ابْن وهب وَابْن الْمُبَارك فَهُوَ أَجود وأقوى) [56] ، وقال رحمه الله في (السير) (ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم وبعض الحفاظ، يروي حديثه ويذكره في الشواهد والاعتبارات.. وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه.. وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود)) [57] ، وقال في (التذكرة): ((يُروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به)) [58]

ثانياً ــ قول الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (ت: 852هـ):

قال رحمه الله: ((صدوق) من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون)) [59] ، كلام الذهبي ظاهر في أنه تلخيص وتحرير لما سبق من أقوال النقاد، فهو عنده ضعيف إذا تفرد، ورواية العبادلة عنه مقبولة، وهو حكم جيد في غاية الدقة والإنصاف، سيما وقد عضده بعمل المحدثين، وهذا ظاهر في تطبيقات كثير منهم ، كأمثال مسلم حيث روى له مقروناً بغيره، والترمذي وأبي داود والبيهقي والبزار والنووي في (المجموع)، وغيرهم من المتأخرين كالزيلعي وابن الملقن والبوصيري والحافظ في (التلخيص).

وأما حكم الحافظ ابن حجر: فهو لا يبعد عن حكم الذهبي المتقدم كثيراً، إلا أنه أكثر عدلاً، وأوضح بياناً؛ فابن لهيعة صدوق في نفسه، وعلته في اختلاطه بعد احتراق كتبه، فما كان من مروياته قبل الاختلاط فهي مقبولة، والضابط في ذلك: ما جاء من طريق العبادلة.

الخاتمة:

وبعد هذا التطواف الماتع مع أقوال أئمة النقد في عصر الرواة ومن جاء بعدهم من النقاد المحققين، والاستفادة من معين أحوالهم وأساليبهم في الحكم على الرواة؛ أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وبعض التوصيات المهمة:

أولاً ــ النتائج:

1- إن مسألة تعارض الجرح والتعديل من أكثر من ناقد، من أصعب مسائل علم الجرح والتعديل، وإن خوض غمار الجانب العملي مما يعين الباحث على التأني، والدقة، والوقوف على حكم عادل منصف في حقّ الراوي المختلف فيه.

2- إن عبد الله بن لهيعة أحد رواة الحديث المشهورين، كثير الرواية، روى عن المشاهير من الأئمة، وروى عنه كثير من المشاهير أيضاً، وهو حضرمي الأصل، مصري الموطن، من طبقة أتباع التابعين.

3- إن أحكام النقاد متقاربة في مجملها، على تباين أحوالهم بين متشدد ومتوسط ومتساهل، وكلها تدل في العموم على وجود اضطراب في حديث ابن لهيعة، فبعضهم نظر إلى أول أمره وما دخل عليه فيه، وبعضهم نظر إلى آخر أمره وما آل إليه، وبعضهم جمع وبين وفصل.

4- إن ابن لهيعة عدل في نفسه، صحيح الكتاب إذ كان ضبطه ضبط كتب، وقد أثنى عليه أحمد وغيره في ضبط أصوله، لكنّه كان ضعيفاً في أداء الحديث يتجوز في التحديث بما ليس من حديثه، وربما أسقط بعض الرواة فيما بينه وبين من لقيهم من

الشيوخ، وكان يملي على الناس من أصوله ثم لما كثروا عليه لم يخرج أصوله؛ وكان من أراد أن يقرأ عليه ذهب إلى من كانت لديه نسخة فاستنسخها ثم قرأها على ابن لهيعة من غير مقابلة على الأصل، فحصل الوهم والمناكير، ودخل الريب من حديثه، وقد ساء أمره أكثر بعد احتراق كتبه في آخر عمره. وبالتالي فسماع المتقدمين منه أصح من غيرهم، وهم على وجه الخصوص العبادلة (ابن وهب، وابن المقرئ، وابن المبارك)؛ لأنهم كانوا قد أخذوا من أصوله وضبطوها.

5- إن عموم حديثه ضعيف لا يصلح إلا في المتابعات والشواهد، إلا إذا جاء من طريق أحد العبادلة الأربعة، فإنهم قد ضبطوا حديثه وخبروه.

ثانياً ـ التوصيات:

1- أوصي الباحثين إلى المضي قدماً في هذا الطريق، الموصل إلى بيان دقة أئمة النقد، وأمانتهم وإنصافهم في الحكم على الرواة.

2- الدعوة إلى القيام بأبحاث مماثلة؛ ليحصل التدرب العملي على هذه المسألة الخطيرة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــــش :

1- أخرجه أحمد في المسند، 505/3، برقم: 3600، تحقيق: أحمد شاكر، ط: الأولى، دار الحديث، القاهرة، ت: 1995م. موقوفاً على عبد الله بن مسعود. وصححه المحقق الشيخ أحمد شاكر. وقال الحافظ ابن حجر: ((إسناده حسن)). ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ط: الأولى، 187/2. دار المعرفة، بيروت: لبنان.

2- كشعبة، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وغيرهم.

3- ينظر: محمد عبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص: 262 وما بعدها، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط: السابعة، دار السلام، القاهرة، ت: 2000م.

4- ينظر: الصديق بشير نصر، ضوابط الرواية عند المحدثين، ص: 270، ط: الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية العالمي، ليبيا، ت: 1992م-1411ه.

5 - أبو داو السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ص: 367، تح: محمد علي قاسم العمري، ط: الأولى، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ت: 1399ه-1979م.

6- ينظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص: 268 وما بعدها.

7 - ينظر: الصديق نصر، ضوابط الرواية عند المحدثين، ص: 273.

8- للتوسع في شأن هذا الأمر ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 602/2 وما بعدها، تح: نور الدين عتر، ط: الأولى، دار المنهاج القويم، سوريا، ت: 2019م.

9- شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 374/1. تح: علي حسين علي، ط: الأولى، ت:1424ه-32003م.
10- ينظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص: 212 وما بعدها.
11- ينظر: المصدر السابق، ص: 409. والشريف حاتم بن عارف العوني، خلاصة التأصيل، ص: 33، ط: الأولى، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ت: 1421ه.
12- شمس الدين الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص: 172، تح: عبد الفتاح أبو غدة، ط: الرابعة، دار البشائر الإسلامية، بيروت: لبنان، ت: 1410ه-1990م.
13- ينظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، 309/1، تح: محمد أمين الشبراوي، ط: الأولى، دار الحديث، القاهرة، ت: 1425ه – 2004م. واللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص: 116 وما بعدها.
14– بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد الموحدة، وفتح الراء وبعدها ميم. وهذه النسبة إلي مدينة حضرموت، وهي من أقصى بلاد اليمن. ينظر:السمعاني الأنساب، 230/2. تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط: الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ت: 1382هـ - 1962م.
15 ــ بفتح الهمزة، وسكون العين، وضم الدال، نسبة إلي أعدول، وهو بطن من بطون الحضارمة. ينظر: السمعاني، الأنساب، 186/1.
16 ــ ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 516/7، تح: إحسان عباس، ط: الأولى، دار صادر، بيروت: لبنان، ت: 1968م. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 145/5، ط: الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ت: بدون تاريخ.
17 - ينظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، 8/20، تح: شعيب الأرنؤوط، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ت: 1405ه-1985م.
18- ينظر: المصدر السابق.
19- جمال الدين المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 488/15، تح: بشار عواد معروف، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان، ت: 1400ه- 1980م.
20- ينظر: المزي، تهذيب الكمال،490/15.
21- ينظر: العقيلي، الكبير، للعقيلي 79/6، ط: الأولى، ت: 1404هـــ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
22- ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص: 319، تح: محمد عوامة، ط: السادسة، دار الرشيد، سوريا: حلب، ت: 1428ه - 2007م.
23- ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، 56/2، تح: السيد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، د.ط، د.ت.
(24) يحيى بن معين، تاريخ الإمام يحيى بن معين، (رواية الدارمي)، ص: 153، تح: أحمد محمد نور سيف، ط: الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ت: 1399ه-1979م.
(25) يحيى بن معين، تاريخ الإمام يحيى بن معين، (رواية الدارمي)، 481/4، تح: أحمد محمد نور سيف، ط: الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ت: 1399ه-1979م.
(26) يحيى بن معين، سؤالات ابن الجنيد، ص: 393، تح: أحمد محمد نور سيف، ط: الأولى، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ت: 1408ه.
(27)ا بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 4/145، تح: تحقيق: عادل أحمد، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ت:1418ه - 1997م.

(28) البخاري، التاريخ الكبير، 5/182.
(29) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،146/5، تح: المعلمي، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان، ت:1271 ه 1952م.
(30) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/147.
(31) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص: 203، تح: محمد إبراهيم زائد، ط: الأولى، دار الوعي: حلب، ت: 1396ه.
(32) ينظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ، 5/331، ط: الأولى، مكتبة المعارف النظامية، الهند، ت: 1326ه.
(33) أبو إسحاق يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، أحوال الرجال، ص: 50، تح: صبحي السمرائي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ت: 1405ه.
(34) ينظر: ابن حبان، المجروحين من المحدثين، 13،12،2/11، تح: محمود زائد، ط: الأولى، دار الوعي، ت: 1396ه.
(35) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/146.
(36) ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، 2/293.
(37) ينظر: المصدر نفسه والصفحة.
(38) البخاري، التاريخ الكبير، 5/182،
(39) البخاري التاريخ الصغير، 2/245. تح: محمود زائد، دار الوعي، حلب، ت: 1997ه.
(40) ينظر: المزي، تهذيب الكمال، 5/494.
(41) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/682.
(42) ينظر: المزي، تهذيب الكمال، 15/4963.
(43) ينظر: المصدر السابق، 15/4494.
(44) ينظر: ابن حبان، المجروحين، 19/2.
(45) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/146.
(46) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ص: 160، تح: عبد الرحيم محمد القشقري، ط: الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ت: 1403ه.
(47) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 4/144.
(48) الترمذي، الجامع، 1/61، تح: بشار عواد، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت: لبنان، ت: 1997م.
(49) المصدر السابق، 2/32
(50) المصدر السابق، 6/242.
(51) ينظر: البيهقي، السنن الصغرى، 2/336، ط:الأولى، مكتبة الرشد، السعودية، 1422ه. والبيهقي، السنن الكبرى، 1/401، ط: الأولى، دار البار، مكة المكرمة، ت: 1414ه.
(52) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، 3/405
(53) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، 1/322، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ت:1411ه– 1990م.
(54) الحاكم، المستدرك، 2/423.
(55) الذهبي، الكاشف في من له رواية في الكتب الستة، 1/590، تح: محمد عوامة، ط: الثانية، دار المنهاج، جدة، 2009م.
(56) الذهبي، المغني في ضعفاء الرجال، 1/353، تح: أبو الزهراء القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ت: 1997م.

(57) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 8/14.
(58) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ص: 174.
(59) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 319.